الموارد المالية النفطية وأثرها في تطوير وارتفاع مستوى الدخل القومي في العراق خلال المدة ١٩٥٨-١٩٦٣.

أ.د. وفاء كاظم الكندي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

م.م. ميثم عبد الخضر السويدي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

Wafaa kind٧٧@gmail.com

ملخص البحث

يعد النفط سلعة إستراتيجية للدول المنتجة والمصدرة عموماً , وللعراق خصوصاً, إذ برهنت التجارب الدولية أن النفط وسيلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي, وأداة مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة, وهو مصدر مهم للعملات الصعبة لأي اقتصاد وطني ووسيلة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ومن ثم دعم ميزان المدفوعات والمساهمة الفاعلة في دعم القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى ، سيما أن العراق يمتلك ثالث احتياط نفطي في العالم بعد السعودية وأمريكا، ويمكن ان يعول عليه لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق فوائض مالية يمكن أن ترفع من حجم الدخل القومي، ومن ثم رفع المستوى المعاشي للسكان, لقد ركز البحث على الموارد المالية النفطية وتأثيرها في ارتفاع مستوى الدخل القومي في العراق ، كانت عملية تصدير النفط في العراق في العهد الملكي تخضع لإرادات المحتل البريطاني ، وقد خفت حدة ذلك التأثير بعد دخول العراق عصبة الأمم وخروجه من بند الانتداب عام ١٩٣٢، إلا أن ذلك لم يمنع من أن تتحكم ايدي الاستعمار بمقدرات العراق الاقتصادية وخاصة النفط ، وبقي على هذه الحال إلى أن عقدت اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات النفطية الأجنبية عام ١٩٥٢ ، وتنفست الحكومة العراقية الصعداء ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً إلا بحلول ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، فعملت حكومة الثورة على السيطرة التامة على أهم مورد من موارد العراق الاقتصادية ، وأصبحت صادراته النفطية تحتل المرتبة الأولى من مجمل صادراته القومية، وانعكس ذلك ايجابياً على مردوداته في الدخل القومي .

Abstract

Oil is a strategic commodity for producing and exporting countries in general, and for Iraq in particular. International experience has shown that oil is an important means of achieving economic growth and an important tool in the overall economic, social and political development. It is also an important source of the difficult currencies of any national economy. And thus support the balance of payments and active participation in supporting the other productive and economic sectors, especially as Iraq has the third oil reserves in the world after Saudi Arabia and America, can be relied upon to implement economic development programs and achieve financial surpluses The study focused on oil resources and their impact on the high level of national income in Iraq. The process of exporting oil in Iraq during the monarchy was subject to the will of the British occupier. Iraq's entry into the League of Nations and its withdrawal from the mandate in ١٩٣٢, but that did not prevent that Iraq's economic capabilities, especially oil was controlled by the hands of colonialism, and remained in this case until it concluded a joint venture profits with foreign oil companies in ١٩٥٢, and the Iraqi government breathed a sigh of relief , Except N that was not enough, but by the fourteenth of July Revolution ١٩٥٨, worked the Government of the Revolution to the complete control of the most important resource of Iraq's economic resources, and

became its oil exports occupies the first rank of the total national exports, and reflected in a positive and direct its returns in the national income.

المقدمة

إن نظرة سريعة على تاريخ العراق الحديث تلقي الضوء على عامل خارجي رئيس في المشاكل السائدة، فمع بداية القرن العشرين، أصبح النفط، المصدر الجديد للطاقة، عنصراً استراتيجياً إضافياً في المصالح الأجنبية بالعراق. وبعد الحرب العالمية الأولى، أسست الدولة العراقية الحديثة، واستمرت المنافسة الأجنبية بين القوى المنتصرة في الحرب: بريطانيا العظمى، فرنسا، هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على امتياز استغلال واستكشاف النفط الخام العراقي. ففي عام ١٩٢٥، وبينما كان العراق تحت الانتداب البريطاني، انتهت المنافسة الأجنبية الحادة حينذاك بعقد أول اتفاقية نفطية بين الشركة الممثلة لمصالح تلك القوى الكبرى وبين الحكومة العراقية. ولكن حتى عام ١٩٥٠، لم تكن الإيرادات النفطية تشكل مصدراً مهماً للمالية العامة. ومنذ عام ١٩٥٣، ازدادت الإيرادات النفطية بصورة كبيرة بحيث أصبحت مصدراً مهماً في المالية العامة وعاملاً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي بداية الخمسينات ظهرت ظروف جديدة في منطقة الشرق الأوسط ، كان من أهمها تأميم النفط الإيراني في عهد الدكتور مصدق في عام ١٩٥٢، وقد دفعت تلك الظروف إلى إعادة النظر في الاتفاقيات التي عُقدت في السابق بين الحكومات العراقية وشركات النفط الأجنبية العاملة في العراق ، وهي شركة نفط العراق والبصرة والموصل . إذ توصل في شهر شباط عام ١٩٥٢ إلى اتفاقية جديدة تقوم على أساس ما يعرف بمبدأ (مناصفة الأرباح) ، وبموجب هذه الاتفاقية ارتفعت حصة الحكومة العراقية إلى (٥٠٪) من الربح الصافي الناتج من إيرادات الشركات المذكورة ، لقد كان للزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية الأثر الكبير في نمو الصناعة الوطنية وانتعاشها ، وإلى زيادة معدل الدخل الفردي في العراق ، مما أدى إلى زيادة القوة الشرائية وإلى اتساع حجم السوق المحلية ، وبعد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ زاد اهتمام الحكومة العراقية بموضوع النفط على اعتبار انه من الموارد الرئيسة للدخل القومي العراقي ، فاحتل المركز الرئيسي والمهم في التجارة الخارجية فسعت الحكومة العراقية الى عقد الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بتصدير النفط الخام إلى الدول الكبرى أو النامية على حد سواء. إلى الحد الذي ارتفعت قيمة النفط الخام المصدر في عام ١٩٦٣ بالنسبة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد بلغت بحدود (٥٦,٤) مليون طن , أي بزيادة بلغت حوالي (١٠,٥) مليون طن, وبذلك فقد حافظ العراق على مركزه الرابع بين دول الشرق الاوسط في إنتاج النفط الخام وتصديره بعد كل من ايران والكويت والعربية السعودية,إذ شكل إنتاجه ما يقارب (١٧,٨٪) من الإنتاج الكلي لهذه الدول .

أولاً : الأهمية الستراتيجية للعوائد المالية النفطية واثرها في بناء النظام المالي العراق ١٩٥٨-١٩٦٣

أ- الأهمية الستراتيجية للعوائد المالية النفطية .

يؤدي القطاع النفطي ممثلاً بإيراداته من الصادرات النفطية دوراً مهماً في مختلف النشاطات الاقتصادية في العراق[١]، لامتلاكه المقومات التي يمكن ان تساعد على التطور والنهوض بالاقتصاد كونه يمثل مصدراً مهماً من

[١] احمد محمود ابو الرب ، تحديات التنمية في الوطن العربي ، ط ٢ ، المؤسسة الصحفية الاردنية ، عمان ، ١٩٨٩ ، ص ١٦ – ١٧ .

مصادر العائدات المالية والنقدية لتمويل الموازنة أو الميزانية العامة [٢] للبلد، وتمارس فوائضه دوراً مهماً في تطوير المستوى التنموي وتحسين الأداء الاقتصادي لجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية [٣] ، ويعد عاملاً اساسياً ومؤثراً في الدخل القومي وتوزيعه ومساهمته في تحديد الاستثمارات [٤]، ومن ثم في تحديد اتجاهات التنمية، إضافة لذلك فان للصادرات النفطية دوراً فاعلاً في هيكل التجارة الخارجية وتأثيرها الواضح في الميزان التجاري وميزان المدفوعات من طريق الحساب الجاري، ويكتسب اهميته من طبيعته بوصفه سلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي، وفي عملية بناء تنمية المجتمع من خلال زيادة قدرته الشرائية وجعله يتمتع برفاهية اكبر [٥].

ويظهر الاثر البارز والمألوف للنفط في التنمية الوطنية من طريق توفير الموارد المالية للخزانة العامة من خلال عائدات الصادرات النفطية [٦] ، التي تنعكس على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني للعراق ، وينطبق ذلك على القطاعين الزراعي و الخدمي ، اما القطاع الصناعي فأثرت واردات النفط الخام في تنميته تأثيراً كبيرا جداً ، لان النفط يمثل معظم مقومات نجاح الصناعة وتوطنها [١]. ومن جانب آخر فقد اتسم الاقتصاد العراقي قبل البدء بتصدير النفط بكونه اقتصاداً معاشياً قائماً على الزراعة بدرجة كبيرة ، والتجارة بشكلها البسيط بدرجة أقل ، فلم تكن إيرادات الدولة تزيد على (اربعة) ملايين دينار إلا قليلاً ، فقد بلغت في الاعوام (١٩٢١-١٩٢٢) نحو (٣،٩) مليون دينار ارتفعت خلال الاعوام (١٩٢٥-١٩٢٦) إلى نحو (٤،٣) مليون دينار [٢].

ورغبة من الحكومة العراقية في استثمار عوائد النفط المالية وقعت في الرابع عشر من آذار عام ١٩٢٥ مع شركة نفط العراق المحدودة اتفاقية حق التنقيب والاستخراج والنقل والتوزيع ولمدة (٧٥) عاماً [٣].

وقد اخترنا بعض نصوص هذه الاتفاقية منها [٤] :.

---

[٢] الموازنة العامة : هي خطوة او برنامج عمل ، تترجم فيه الحكومة سياستها الاقتصادية والاجتماعية الى اهداف سنوية رقمية وليست برنامج عمل خاص بوزارة المالية يبين الكفاءة في ادارة الاموال وحسب ولاتتقرر فعالية الموازنة بذاتها فقط بل ترتبط بأدوات التخطيط المالي الاخرى لسياسة التسليف وسياسة النقد الأجنبي لمزيد من التفاصيل ينظر: حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩.، ص٣٧٥ ؛ بحث مقدم من قبل فلاح خلف الربيعي ،مدير تحرير مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة عمر المختار على الموقع الاليكتروني ،HTTP://www.qhewar.org/m.qsp?i=٢١٨٠

[٣] احمد زكي يماني ، دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات الدولية ، مطبعة الاسكوا ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ١٧.

[٤]عبد الله الطريقي ، البترول في الوطن العربي ، مجلة الاقتصادي ، العدد الثاني ، السنة الثامنة ، بغداد ، آب ١٩٦٧ ، ص٤٣ .

[٥] حسن لطيف كاظم الزبيدي ، النفط ودوره في بناء العراق رؤية مستقبلية ، مجلة جامعة كربلاء ، العدد الرابع ، مج الخامس ،كانون الأول ، ٢٠٠٧ ، ص١٧٧ .

[٦] محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٣٢.

[١] رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، الأهمية الستراتيجية للنفط العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشرة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٦٣.

[٢] شاكر حسن ، الثورة والنفط ، مطبعة التضامن ، بغداد ، ١٩٧٢، ص١٦.

[٣] محمد ازهر السماك، الصناعات النفطية في العراق، دراسات تحليلية في اقتصاديات المكان ، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، ١٩٨٢، ص ٦.

١- تدفع الشركة للحكومة العراقية عوائد مقدارها (٤) شلنات ذهب عن كل طن متري من النفط الخام من تاريخ التصدير ولمدة عشرين عاماً [٥].

٢- تدفع الشركة للحكومة العراقية مبلغاً لا يقل عن (٤٠٠،٠٠٠) ليرة ذهب سنوياً يبدأ هذا الدفع في عام ١٩٣١ إلى أن يتم تصدير النفط الخام بكميات تجارية على اعتبار (٢٠٠،٠٠٠) ليرة ذهب كإيجار سنوي و (٢٠٠،٠٠٠) ليرة ذهب تخصم فيما بعد من العوائد العائدة إلى الحكومة العراقية بعد البدء بالتصدير [٦].

٣- موافقة الحكومة العراقية على منح شركة النفط التركية (شركة نفط العراق) حق البحث والتنقيب والاستخلاص والتحضير للتجارة والنقل والبيع لمادة النفط والنفط الاسود والغاز الطبيعي [٧].

ومما تجدر الإشارة إليه ان بداية انتاج النفط الخام في العراق تعود الى عام ١٩٢٧، عندما تمكنت شركة نفط العراق من تصدير أول دفعات النفط الخام [١] وأصبحت عوائد النفط مورداً اضافياً ومنذ ذلك العام تضاف إلى موارد الدولة الاخرى على الرغم من ضآلة تخصيصاتها ، وعندما تسلمت الحكومة العراقية الدفعة الأولى من مستحقاتها من تصدير النفط الخام خصصت الحكومة العراقية نسبة (٦٥٪) من هذه العوائد لترميم وانشاء البنى التحتية والمتمثلة بتشييد الطرق والابنية والجسور في المدة (١٩٢٧-١٩٣٠) [٢] .

وفي العام الذي عقدت فيه اتفاقية (الخط الاحمر) [٣] عام ١٩٢٨ حددت بموجبها علاقات هذه الشركات فيما بينها وواجباتها المتبادلة ضمن المساحة المعينة ، وهذه المساحة واقعة في تركيا الآسيوية كما كانت عليه عام ١٩١٤ وغيرت نمط الملكية بين هذه الشركات:- [٤].وكانت أسهم الشركة على النحو الآتي:

---

[٤] مما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاتفاقية مكونة من عشر نقاط , وكلها تصب في مصلحة شركة نفط العراق الاحتكارية : لمزيد من التفاصيل ينظر : حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق (دراسة سياسية واقتصادية) ، مطبعة دار الأيتام الإسلامية ، القدس ، ١٩٥٨ ، ص ١٢٨- ١٢٩ .

[٥] طارق شكر محمود ، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) ، دار الرشيد للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص١٦٠.

[٦] علي البيرماني ، التقسيم المالي للامتيازات النفطية في العراق ، مجلة التجارة ، الجزء الرابع ، كانون الأول ١٩٦٧ السنة (٣٠) ، ١٩٦٧، ص ٦٠.

[٧] حكمت سامي سليمان ، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية ، ص ١٢٨.

[١] منى علي دعيج ، صناعة تصفية النفط في العراق للفترة من (١٩٦٨ – ١٩٩٨) (دراسة في جغرافية الصناعة) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ،٢٠٠٢، ص٥١.

[٢] جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠ -ج٢- تطور القطاعات السلعية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ١٥٣.

[٣] هي اتفاقية المجموعة (The Group Agreement) في ٣١ تموز ١٩٢٨ ، وقد منعت هذه الاتفاقية الجماعة المساهمة في شركة النفط التركية بموجب مبدأ الحرمان الذاتي (وهو الشرط الذي تضمنته اتفاقية الخط الأحمر الذي يقضي بمنع أعضاء شركة النفط التركية من استثمار النفط بشكل منفرد ما لم يتم عن طريق الشركة نفسها ، وحددت المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية معظم الأراضي التي تشملها الدولة العثمانية قبل انهيارها في الحرب العالمية الأولى) . من الحصول على امتيازات النفط تفي المنطقة التي تشمل الامبراطورية العثمانية السابقة باستثناء مصدري الكويت والأراضي المحولة إلا عن طريق شركة النفط التركية ، وقد أشرت هذه المنطقة التي عرفت بالمنطقة المحددة باللون

أ – شركة النفط الانكليزية – الفارسية الإيرانية "شركة دارسي[٥] الاستكشافية المحدودة ونسبتها "٢٣.٧٥٪".

ب – شركة نفط الأنكلو سكسونية "رويال – شل ٢٣.٧٥٪".

ج – شركة استثمار الشرق الأدنى "كتلة الشركات الأمريكية ٢٣.٧٥٪".

د_ شركة النفط الفرنسية ٢٣.٧٥٪.

هـ – شركة التعاون والاستثمار المحدودة (كولينكيان)[٣] ٥٪ [١] .

ومما تجدر الإشارة إليه كان اسم الشركة في ذلك الحين شركة النفط التركية وتشمل امتيازها الأراضي الواقعة في ألوية الموصل "الا أنها تنازلت عنها فيما بعد لاعتقادها عدم وجود النفط فيها" وأربيل وكركوك والسليمانية وديالى وبغداد وقسم من لواء الكوت التي يحدها نهر دجلة غرباً وتبلغ مساحة هذه الأراضي حوالي (٣٥) ألف ميل مربع أي بحدود(٨١,٥٤٦) كم٢ أي ما يعادل(١٨،٧٪) من مساحة العراق الكلية ، ومدة امتيازها(٧٥) سنة إذ توصلت الشركة الى العثور على النفط في حقل كركوك ، بعد ان قامت بحفر عدد من الآبار حتى يؤمن لها إنتاجا تجارياً يساعد على التصدير [٢] ، ومنذ ذلك الوقت إحتل النفط العراقي مركزاً مرموقاً بين الدول المستهلكة له ، مما أدى إلى زيادة الطلب عليه من قبل تلك الدول [٣]، إذ ساهمت مساهمة فعالة في إحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالرغم من كونها كانت تحت سيطرة الشركات الاحتكارية الأجنبية ولسنوات طويلة ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع صادرات العراق النفطية ،

الأحمر على خارطة الحقت بالاتفاقية ، طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني–الأمريكي على نفط الخليج العربي ١٩٢٨–١٩٣٩، مطبعة الامة ، بغداد، ١٩٨٢ ، ص ص ١٠٦–١٠٧؛ عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٤، ص ١٩٥ .

[٤] السكندر بريماكوف ، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية ترجمة بسام خليل ، د.مط ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص٢٠ .

[٥] وليم نوكس دارسي : مغامر بريطاني رحل من مقاطعة (ديفونشير) في بريطانيا الى استراليا في سن مبكرة فاشتغل محامياً في مدينة (وكمهبتن بولاية لوينزلند) ، فبرز بعمله وحالفه النجاح والثراء وصار دارسي صاحب ملايين ، فغادر استراليا الى وطنه بريطانيا ، ثم ذهب الى ايران ومنح امتيازات نفطها . وحول هذا الموضوع ينظر : شارل عيساوي ومحمد يغانه ، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط ، ترجمة : حسن احمد السلمان ، د.مط ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص٤٥.

[١] كولبنكيان: ولد في بلدة خاصية القريبة من اسطنبول في ٢٣ آذار عام ١٨٦٩ وكانت أسرته تمتهن التجارة بالنفط الروسي في الأسواق العثمانية، أكمل دراسته في مدرسة أمريكية في منطقة رومبلي. وحصل من بريطانيا على شهادة الهندسة بمرتبة الشرف، وفي عام ١٨٨٨ سافر إلى باكو لإقامة علاقات تجارية والحصول على تجارب علمية ونتيجة ما كسبه من تجارب أصبح من الأوائل المدركين لإمكانية استغلال النفط في الدولة العثمانية، عرف فيما بعد بأسم (تاليران) لدبلوماسيته في مفاوضات النفط، وكان معروفاً باسم(المستر خمسة بالمائة) (Mr Pive Pereent). وذلك بالنظر إلى حصته في شركة نفط العراق التي كانت تبلغ هذه النسبة. وكان لهذه الشخصية أهمية كبيرة في تاريخ العراق النفطي، وكان مطلعاً على جميع الصراعات حول النفط العراقي، توفي في تموز عام ١٩٥٥. ينظر:

علي معجل خلف الشعيبي، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص١١.

(٢) محمد ازهر السماك، وزكريا عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ، جامعة الموصل ، ١٩٧٩ ، ص ٨٦.

[٣] خطاب صكار العاني، ، الموارد الاقتصادية، ط٢ ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٦٩، ، ص ٤٦٥.

(٤) نغم حسين نعمة ، ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الحادية عشرة ، مج الثاني عشر ، العدد ٣٥ ، بغداد، ٢٠١٥ ، ص٢٥ .

ومساهمة استثمار النفط الأجنبي في الدخل القومي ، بعد عام ١٩٥٥ [٤] ، وهذا ما سبب زيادة في مدخولات العراق (الدخل القومي) ينظر الجدول رقم (١) من صادرات النفط بحيث تمكن من تمويل مشاريعه الصناعية والعمرانية والزراعية ، فمدخولات النفط مكنت العراق من شراء المكائن والاليات الصناعية والمصانع والمواد الأولية، واستخدام الأيدي العاملة الفنية وشبه الفنية التي أدت دوراً كبيراً في ارساء قواعد التصنيع في العراق ودفع حركة التقدم الصناعي فيه [٥].

جدول رقم (١)

يبين مساهمة استثمار النفط الأجنبي في الدخل القومي وفي الدخل المحلي في العراق في المدة (١٩٥٥-١٩٥٨) مقدرة بمليون دينار [١]

السنة	مساهمة استثمار النفط الأجنبي [٢] في الدخل القومي		مساهمة استثمار النفط الأجنبي في الدخل المحلي	
	مليون دينار	النسبة المؤية	مليون دينار	النسبة المؤية
١٩٥٣	٨٤,٩٠	٢٩,٢	١٥٣,٥٩	٤٢,٤
١٩٥٤	١٠٢,٧٩	٢٨,٨	١٨٧,٧٩	٤٢,٥
١٩٥٥	١٠٢,٧٠	٣١,١	١٨٤,١٢	٤٤,٦
١٩٥٦	٩٦,١٤	٢٦,٠	١٦٨,٥٨	٣٨,١
١٩٥٧	٧٢,٨٤	١٨,٩	١٢٣,٥٥	٢٨,٣

من الجدول أعلاه نلاحظ اننا اعتمدنا سنة ١٩٥٣ أساساً لتقييم مساهمة النفط الأجنبي في الدخل القومي والمحلي العراقي والسبب في ذلك يعود إلى انها السنة التي اعقبت اتفاقية مناصفة الارباح عام ١٩٥٢ مع الشركات الأجنبية النفطية , ومن جانب آخر نلاحظ أن تلك المساهمة كانت متذبذبة بين سنة وأخرى , والسبب في ذلك يعود إلى تحكم تلك الشركات بالأسعار المعلنة في الأسواق العالمية لأسعار النفط الخام ، لقد ارتبط التطور الاقتصادي للعراق بزيادة إيراداته من تصدير النفط الخام إلى الخارج , وكانت إحدى السمات البارزة لهذا التطور هو الارتباط الاقتصادي والتجاري غير

(٥) Ismael , B. K. ,The Position of Iraq Trade , An Article written in the Iraq Economic Journal No.١,١st. year March, ١٩٧٥ ,p.١١.

[٦]Al-Hassan ,Ihsan M. Industrialization in Iraq and Its Impact On Society, Iraq Today Magazine , No.٨٨,vol.IV, May ,١٩٧٩,p.١٥.

(١) هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل (١) حزيران، ١٩٧٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٢٨١ .

[٢] يقصد بالاستثمار الاجنبي : استثمار شركات النفط الاجنبية في حقول النفط العراقية.

المتكافئ مع بعض الدول المتقدمة إقتصادياً التي كان لها نفوذ سياسي واقتصادي في البلاد , حيث لم يكن للحكومة العراقية حرية المتاجرة مع بلدان العالم المختلفة على أساس الانتفاع من مزايا المنافع المتبادلة , غير انه بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اتسع التعامل التجاري والاقتصادي مع البلدان الاشتراكية والنامية بفعل التطورات السياسية التي أعقبت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتوجيهها لزيادة التعامل الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية من اجل الارتقاء بالدخل القومي وبالتالي الانعكاس الايجابي على الاقتصاد الوطني بشكل عام, حيث تأتي العوامل الاقتصادية بالمرتبة الثانية بعد الاعتبارات السياسية في تقرير حجم ونوع هذا التعامل [٣].

إحتل النفط الخام المصدر المركز الرئيس والمهم في تجارة الصادرات العراقية الخارجية , إذ بلغت نسبة قيمة الصادرات النفط الخام إلى مجموع الصادرات في عام ١٩٥٨ (٩٢٪) [٤] , مقابل (٨٨٪) عام ١٩٥٧ [١] , وهي نسبة عالية جداً, إذ صَدَرَ ما يقارب (٢٠) مليون طن و(٨٣٪) لمعدل السنوات (١٩٥١-١٩٥٧) , وما فسر به ذلك ازدياد قيمة النفط الخام المصدر عام ١٩٥٨ عن السنوات السابقة إذ بلغت قيمته في عام ١٩٥٨ (١٨٥,٥) مليون دينار مقابل (١١٣,٢) مليون دينار عام ١٩٥٧ و (١١٨,٥) مليون دينار لمعدل السنوات (١٩٥١-١٩٥٧) كما أن كمية النفط الخام المصدر بلغت (٣٣,٢) مليون طن [٢] مقابل (٢٤,٢٠,٠) مليون طن لعام ١٩٥٧ , وكانت الزيادة المستجدة نتيجة اصلاح انابيب ومحطات ضخ النفط التي عطلت في اثناء العدوان الثلاثي على مصر [٣] أواخر عام ١٩٥٦ [٤] وكان من عوامل هذه الزيادة هو رغبة الحكومة العراقية في زيادة إنتاج النفط , وفي عام ١٩٥٩ ارتفعت نسبة قيمة النفط المصدر إلى مجموع الصادرات العام إلى (٩٣٪) مما يشير إلى زيادة درجة اعتماد الحكومة العراقية على هذا المصدر , وفي اهميته في اقتصاديات التصدير, وقد بلغت الكمية المصدرة في عام ١٩٥٩ بحدود (٥٩,٩) مليون طن أي بزيادة نسبية تبلغ (١٨٪), أما قيمة النفط المصدر فهي اقل نسبياً من الكميات المصدرة , ويفسر ذلك بهبوط أسعار بيع نفط الشرق الاوسط في العام المذكور [٥].

---

(٣) جواد هاشم وآخرون , لمحات في تطور الاقتصاد العراقي قطاع التجارة الخارجية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣، ص١٤ .

[٤] لجنة التجارة الاتحادية الامريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، وهو الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية عن احتكار النفط الدولي، منشورات البيان ، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٦٠، ص٢٢.

[١] جواد هاشم وآخرون ، لمحات في تطور الاقتصاد العراقي قطاع التجارة الخارجية ، ص ٢٣.

[٢] حكمت سامي سليمان ، نفط العراق ، دراسة اقتصادية سياسية ، دار الرشيد للطباعة والنشر ،بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ١٩٦.

[٣] لطيفة محمد سالم ، ازمة السويس ١٩٥٤-١٩٥٧ – جذور أحداث نتائج ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٢٥٥.

[٤] اثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ أغلقت قناة السويس وتعطل شحن النفط الخام العراقي الى اوربا الغربية ،وتضامناً مع مصر قام العمال السوريون بنسف خط انابيب كركوك – بانياس لمنع وصول النفط الى دول العدوان لخلق ازمة نفطية في غرب اوربا ، ولكن الولايات المتحدة سارعت الى مد يد العون الى اوربا وتعويض النقص النفطي فيها لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الحميد خضر الصافي ، النفط العربي والمؤامرات الاستعمارية ، وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، السلسلة الاقتصادية رقم ٧ ، مطبعة الحرية ، بغداد ،١٩٨٠ ، ص١٤-١٥ .

[٥] وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٩ ، التقرير السنوي ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص ٢٢.

استمرت الأهمية النسبية للنفط الخام المصدر ففي عام ١٩٦٠ تزايد قياساً إلى الصادرات كلها١, فقد بلغت بحدود (٩٥٪) أي بزيادة مقدارها (٢٪) عن عام ١٩٥٩ و (٣٪) عن عام ١٩٥٨, ويعود ذلك إلى الزيادة الملحوظة في كمية =النفط المصدر التي بلغت بحدود (٤٤,٥) ملدارها (١٣,٦) عن العام السابق , مع العلم أن نسبة النفط المصدر لم تزد إلا بنسبة (١٠,٤) عن مستواها في الاعوام السابقة ,وذلك بسبب التخفيض الانفرادي الذي اجرته شركات النفط على أسعار نفط الشرق الاوسط [٦], مما ترتب عليه هبوط في معدل سعر الطن الواحد لعام ١٩٦٠ إلى (٥,٠) دنانير بعد أن كان معدله (٥,١) دينار لعام ١٩٥٩ و(٥,٤) دينار لمعدل السنوات (١٩٥٧-١٩٥٩) أي بنسبة هبوط قدرها (٢٪) عن عام ١٩٥٩ و (٧,٤٪) عن المعدل [٧].

بقيت أهمية النفط النسبية في عام ١٩٦١ محافظة على مستواها الذي كانت عليه في عام ١٩٦٠ , مع زيادة طفيفة بلغت بحدود (نصف مليون دينار) عن العام ١٩٦٠ , في حين تزيد بمقدار (١٩,٨) مليون دينار على معدل الأعوام السابقة (١٩٥٨-١٩٦٠) , أما بالنسبة إلى قيمة النفط المصدر إلى مجموع الصادرات فقد وصلت إلى (٩٤٪) مقابل (٩٣٪) لمعدل الاعوام الثلاثة السابقة , فضلا عن ذلك فقد ارتفعت كمية النفط المصدر إلى (٤٥,٩) مليون طن أي بزيادة قدرها (١,٤) مليون طن عن العام السابق و (٦,٩) مليون طن عن المعدل , ويعود هذا التفاوت في الزيادتين إلى تأثير التخفيضات التي اجرتها الشركات النفطية على أسعار النفط في شهري آب وايلول عام ١٩٦٠ , فقد ظهر واضحاً في عام ١٩٦١ , مما أدى إلى هبوط معدل سعر الطن الواحد إلى (٤,٥) دينار مقابل (٥) دنانير في العام الماضي و(٥,٢) دينار في المعدل [١].

أما في عام ١٩٦٢ فقد بقيت قيمة النفط المصدر محتفظة بمستواها الذي كانت عليه في السنتين السابقتين مع زيادة ملموسة عن معدل الأعوام الاربعة السابقة فقد ازدادت قيمته بمقدار (٠,٦) مليون دينار و (١,١) مليون دينار عن العامين السابقين على التوالي و (١٥,٥) مليون دينار عن المعدل المذكور , في حين بلغت كمية النفط المصدر بحدود (٤٥,٩) مليون طن وهي مساوية تقريباً لكمية العام الماضي , فضلاً عن ذلك فان معدل سعر الطن الواحد بلغ (٤,٩) دينار بقي ثابتاً في العام ١٩٦٢ [٢] ، ومن جانب آخر فقد ارتفعت قيمة النفط الخام المصدر في عام ١٩٦٣ بالنسبة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد بلغت بحدود (٥٦,٤) مليون طن , أي بزيادة بلغت حوالي (١٠,٥) مليون طن, وبذلك فقد حافظ العراق على مركزه الرابع بين دول الشرق الاوسط في إنتاج وتصدير النفط الخام بعد كل من ايران والكويت

---

[٦] وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٠ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ، لسنة ١٩٦٠ ، ص٧٢ .

[٧] وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٠ ، ص٧٣ .

[١] وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦١ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ، لسنة ١٩٦١، ص٩٢.

[٢] وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٢، ص١٧٩.

والعربية السعودية ,إذ شكل إنتاجه ما يقارب (١٧,٨٪) من الإنتاج الكلي لهذه الدول [٣] , فضلاً عن ذلك فان عائدات النفط الخام قد ازدادت بنسبة بلغت بحدود (١١٠) مليون دينار وبزيادة قدرها (١٥٪) عن العام السابق (١٩٦٢) [٤] ينظر الجدول الآتي :

جدول رقم (٢)

يبين تطور حجم اسهام النفط في الصادرات العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣ [١]

السنة	كمية إنتاج النفط الخام (مليون طن)	قيمة الصادرات النفطية (مليون طن)	عائدات الحكومة العراقية (مليون باون استرلني)
١٩٥٨	٣٤,٩٣	٣٣,٢٦	٨٠,١٠
١٩٥٩	٤٠,٩٠	٣٩,٢٦	٨٦,٨٢
١٩٦٠	٣٦,٥٤	٤٤,٥٠	٩٥,٣٦
١٩٦١	٤٨,٠٦	٤٥,٨٦	٩٤,٨٣
١٩٦٢	٤٨,٢١	٤٥,٩٤	٩٥,٢١
١٩٦٣	٥٥,٥٨	٥٣,٢٣	١١٠,٠٥

من الجدول أعلاه نلاحظ أن كمية إنتاج النفط الخام في المدة المذكورة كان في تذبذب مستمر , ولكن في الوقت نفسه كانت قيمة الصادرات والعائدات قد أخذت بالارتفاع التدريجي , بدءاً من عام ١٩٥٨ ولغاية عام ١٩٦٣ , والسبب في ذلك يعود إلى زيادة الطلب العالمي على النفط العراقي , وتأسيس منظمة الاوبيك التي أخذت عملية تنظيم الإنتاج وفرض الأسعار في الأسواق العالمية على الرغم من سياسة تخفيض الأسعار والانتاج التي اتخذتها شركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق في عام ١٩٦٠. ومما تجدر الإشارة إليه أن كمية المنتج من النفط الخام قد بدأت بالارتفاع بدأً من عام ١٩٥٨ وصولاً إلى عام ١٩٦٣ وكان من احد أسباب ذلك هو المكتشفات من حقول النفط الخام والجدول الآتي يوضح أسماء الحقول وتاريخ الاكتشاف وكمية الاحتياط [٢].

---

[٣] وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٤ ، ص٢٢.

[٤] إبراهيم علاوي ، البترول العراقي والتحرير الوطني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٦٧، ص ٨٧.

[١] فاضل حسون ، مصادر التضخم النقدي في العراق اسبابه ومعالجاته ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص١٤٣, ؛ سعد محمد عثمان ، الأسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق ومكامن خصوصيتها القومية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٣٢٤.

[٢] محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط٤، دار الملاك للطباعة والنشر ،عمان ، ٢٠١٠، ص١٩٢.

جدول رقم (٣)

يوضح أسماء الحقول وتاريخ الاكتشاف وكمية الاحتياط١٩٥٨ – ١٩٦١ [٣].

أسم الحقل	تاريخ الاكتشاف	الاحتياطي(مليار برميل)
انجانة	١٩٥٨	٠.٢٥
غربي بغداد	١٩٥٨	٠.١٠
طوبة	١٩٥٩	٠.٢٥
سماوة	١٩٥٩	٠.١٠
بلخانة	١٩٥٩	١.٠٠
دمير داغ	١٩٦٠	٠.١٠
جمجمال	١٩٦٠	٠.١٠
الكفل	١٩٦٠	٠.١٠
حمرين	١٩٦١	١.٧٥
لحيس	١٩٦١	١.٠٠
قوة جوف	١٩٦١	٠.١٠
دجيلة	١٩٦١	٠.١٠

ب- التوزيع الجغرافي لصادرات النفط العراقية .

١- منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي المشتركة أو(السوق الأوربية المشتركة)

لعله من ابرز الدول المستوردة للنفط العراقي هي دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي المشتركة أو(السوق الأوربية المشتركة) , فقد استوردت بحدود (٥٦,١٪) من مجموع قيمة النفط المصدرة في عام ١٩٥٨ مقابل (٥١,٦٪) في عام ١٩٥٧, و (٦٤,٨) في عام ١٩٥٦ و (٥٩,٣٪) في عام ١٩٥٥ , على الرغم من الأهمية النسبية قد تدنت في عام ١٩٥٨ عن عامي ١٩٥٥و ١٩٥٦ , إلا النفط المصدر إلى هذه الدول يزيد في قيمته عام ١٩٥٨ عن الأعوام السابقة, إذ بلغت بحدود (١٠٤) مليون دينار مقابل (٥٨,٤) و (١٠١,٥) و (٩٩,٧) مليون ينار للأعوام (١٩٥٥-١٩٥٧), في الوقت نفسه تعد فرنسا من أكثر الدول استيراداً للنفط العراقي فقد استورد ما يقارب نصف مجموع ما استوردته

[٣] المصدر نفسه ، ص ١٩٣.

باقي الدول الاعضاء من مجموع قيمة الصادرات, وما يزيد عن ربع مجموع النفط المصدر في عام ١٩٥٨ [١], ويلي فرنسا كل منايطاليا والمانيا على التوالي إذ بلغ قيمة مجموع ما استوردته هاتان الدولتان في عام ١٩٥٨ هو (٤١) مليون طن , وفي عام ١٩٥٩ زادت قيمة النفط المصدر إلى (١١٧,٦) مليون دينار اي بزيادة مقدارها حوالي (١٤) مليون دينار عن العام السابق , وزيادة قدرها حوالي (٣٠) مليون دينار عن معدل الأعوام السابقة (١٩٥٦-١٩٥٨) , فضلاً عن ذلك فقد كانت استيرادات الدول أعلاه (دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي) فقد بلغت (٥٨,٣ %) من قيمة المجموع الكلي وهو ما يقارب تقريباً نسبة المستورد لمعدل السنوات (١٩٥٦-١٩٥٨) والتي بلغت بحدود (٥٨,٠ %), ومما تجدر الإشارة إليه أن نسبة استيرادات ايطاليا من النفط الخام العراقي قد ارتفعت عن الأعوام السابقة [١].

فضلاً عن ذلك فقد زادت كمية استيرادات المانيا من النفط الخام العراقي عن الأعوام السابقة كذلك ارتفعت استيرادات كل من هولندا وبلجيكا والبرتغال , وفي سنة ١٩٦٠ زادت استيرادات دول المنظمة حيث بلغت بحدود (١٣٣,٥) مليون دينار أي بنسبة (٦٠٪) من كمية النفط العراقي المصدر إلى الأسواق العالمية , وبذلك فقد سجلت الاستيرادات رقماً قياساً عن الأعوام السابقة , والسبب في ذلك يعود إلى إن استيرادات دول المنظمة في عام ١٩٦٠ هو استمرار ارتفاع قيمة استيرادات ايطاليا إلى المقدار الذي جعل منها تحتل المرتبة الأولى بين الدول المستوردة للنفط العراقي على الاطلاق , فقد ارتفعت قيمة استيراداتها من النفط إلى (٤٠,١) مليون دينار مقابل (٢٨,١) مليون دينار لعام ١٩٥٩ و(٢٣,٨) مليون دينار لعام ١٩٥٨ , أما فرنسا فقد احتلت المرتبة الثالثة من بين هذه الدول فقد بلغت استيراداتها من النفط العراقي ما قيمته (٣٧,٤) مليون دينار , وذلك بسبب اعتمادها على النفط الجزائري, أما بالنسبة إلى المانيا فقد استوردت ما قيمته (٢٣,٣) مليون دينار بعد أن سجل في العام الماضي بحدود(١٩,٨) مليون دينار, فضلاً عن ذلك فقد استمرت استيرادات كل من هولندا والبرتغال وبلجيكا ولكن بنسب مختلفة , وفي عام ١٩٦١ استمرت صادرات النفط العراقي إلى هذه الدول إذ سجلت في كميتها وقيمتها ونسبتها رقماً أعلى من الأعوام السابقة , فقد وصلت كمية النفط المصدر إلى (٢٨,٦) مليون طن بينما كان في عام ١٩٦٠ بحدود (٢٦,٧) مليون طن وبلغت قيمتها بحدود (١٣٩,٤) مليون دينار , ارتفعت النسبة إلى (٦٢,٥٪) من المجموع العام للصادرات العراقية , وفي الوقت الذي احتفظت به ايطاليا بصدارة الدول المستوردة للنفط العراقي إذ سجلت استيراداتها ما يقارب (٤٤,٤) مليون دينار أي ما يعادل (٢٠٪) من مجموع الصادرات العراقية من النفط, استمرت استيرادات فرنسا بالانخفاض حيث وصلت إلى (٣٣,٥) مليون دينار , إلا انها رغم ذلك تقدمت إلى المرتبة الثانية في قائمة الدول المستوردة للنفط العراقي محتلة موقع المملكة المتحدة [٢].

ورغم أن استيرادات المانيا الاتحادية قد انخفضت في عام ١٩٦١ بما قيمته (٢,٤) مليون دينار إلا أن الزيادات الكبيرة التي حصلت في استيرادات الدول الأخرى في المنظمة غطت ما طرأ في هبوط الاستيرادات الفرنسية والالمانية , وتحقق الزيادة المشار إليها , وترجع الزيادة العامة بصورة نسبية إلى زيادة استيرادات هولندا إلى (١٩,٤) مليون دينار

---

[١] صَدَرَ العراق ما مقداره (٢٣،٢٥٥،١٩٣) مليون طن من النفط العراقي في عام ١٩٥٨ بقيمة وصلت إلى (١٨٥،٥) مليون دينار ، ومن هذه الكمية استوردت فرنسا بحدود (٨،٤٠٤،٦٢٦) طناً ، وصلت قيمتها المالية إلى ٤٦،٩) مليون دينار ، لمزيد من التفاصيل ينظر، وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، النشرة الفصلية رقم (٣٧) كانون الثاني – آذار ، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٦١، ص٣٩.

[١] وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، النشرة الفصلية رقم (٣٧) كانون الثاني – آذار ، ص٤٠.

[٢] وزارة التخطيط. دائرة الاحصاء المركزية، احصائية التجارة الخارجية، المجموعة الاحصائية السنوية لتجارة العراق ١٩٦٣ ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٥، ص ص٦٥-٦٦.

مقابل (١٥,٥) مليون دينار للعام الماضي , وزيادة استيرادات بلجيكا إلى (١٣,٨) مليون دينار مقابل (١١,٢) مليون دينار للعام الماضي , وكذلك ارتفاع نسبة استيرادات البرتغال من (٥,٩) مليون دينار في عام ١٩٦٠ إلى (٧,٢) مليون دينار في عام ١٩٦١[١].

إن الاتجاه التصاعدي الذي سلكته الصادرات النفطية العراقية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي في السنوات الاربعة الماضية (قبل عام ١٩٦١) استمر على النمط نفسه في عام ١٩٦٢ , ففي هذا العام سجلت رقماً جديداً إذ بلغت القيمة ما مقداره (١٤٦,٥) مليون دينار أو حوالي (٦٦٥) من المجموع العام للصادرات النفطية أي بزيادة قدرها (٣٪) عن العام السابق و (٧٪) عن معدل الأعوام _١٩٥٨-١٩٦١) في الوقت الذي استمرت في ايطاليا في هذا العام بالاحتفاظ بمركزها الأول الذي تحقق لها في عام ١٩٦٠ بين الدول المستوردة للنفط العراقي رغم انخفاض قيمة استيرادها بمقدار (٣,٣) مليون دينار , أما فرنسا فرغم زيادة استيراداتها في هذا العام بمقدار (٢,٠) مليون دينار عن العام السابق فقد ارتدت إلى المرتبة الثالثة للمرة الثانية في قائمة الدول المستوردة , أما بالنسبة إلى المانيا الاتحادية وهولندا والبرتغال فقد ازدادت عام ١٩٦٢ استراداتها جميعاً عن العام الماضي بمقدار (٤,٥) مليون دينار لألمانيا و (٢,١) مليون دينار لهولندا و (٠,١) مليون دينار للبرتغال [٢].

٢- أقطار المنطقة الإسترلينية .

ارتفعت استيرادات هذه الدول من النفط العراقي بدرجة كبيرة إذ بلغت قيمة ما صدر إليها في عام ١٩٥٨ بحدود (٢٩,١) مليون دينار مقابل (٩,٧) مليون دينار لعام ١٩٥٧ , أما في عام ١٩٥٩ فقد بلغت قيمة النفط المصدر إلى هذه الدول بحدود (٤٢,٤) مليون دينار , وبلغت نسبة ما استوردته من قيمة المجموع الكلي (٢١,١٪) في العام نفسه مقابل (١٥,٥٪) لعام ١٩٥٨ , ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة ما استوردته المملكة المتحدة , إذ بلغت قيمة ما صدر إليها (٣٥,٢) مليون دينار , وبذلك أصبحت ثاني دولة مستوردة مقابل (١٧,٤) مليون دينار في عام ١٩٥٨ , قابل ذلك هبوط في استراد باقي دول المنطقة الإسترلينية [٣] , في الوقت الذي بلغت فيه استيرادات بريطانيا من النفط العراقي الخام عام ١٩٥٩ بحدود (٣٥) مليون باون إسترليني [٤] .

وعلى الرغم من زيادة قيمة ما استوردته المنطقة في عام ١٩٦٠ عن العام السابق من (٤٢,٥) إلى (٤٤,٩) مليون دينار, الا أن حصتها قد انخفضت إلى المجموع العام إلى (٢٠٪) في هذا العام مقابل (٢١,١٪) لعام ١٩٥٩, ومما تجدر الإشارة إليه أن بريطانيا قد بلغت استيراداتها من نفط العراق بحدود (٣٩,١) مليون دينار في عام ١٩٦٠, مقابل (٣٥,٢) مليون دينار للعام الذي سبقه , وفي عام ١٩٦١ بلغت استيرادات المنطقة من نفط العراق بحدود (٤٣,٥) مليون دينار مقابل (٤٤,٤) مليون دينار أي بهبوط قليل عن العام الذي سبقه , في الوقت الذي بلغت حصة بريطانيا وحدها بحدود (٣١,٩) مليون دينار من أصل(٤٣,٥) مليون دينار , وبالمقارنة النسبية ظهر أن الهبوط بلغ بحدود (١٨,٤) مليون دينار,

---

[١] **عبد الوهاب حمدي النجار** ، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ط١ ، بغداد ، ١٩٦٨ ، **ص١٧٣.**

[٢] **البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام ١٩٦٢، ص١٨٨ .**

[٣] **عبد الوهاب حمدي النجار ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .**

[٤] **محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٢٩٠ .**

وفي عام ١٩٦٢ زادت استيرادات المنطقة (٧٪) عن العام الماضي إذ بغلت قيمتها (٤٦,٥) مليون دينار , كانت حصة بريطانيا منها بحدود (٣٦,١) مليون دينار [١].

٣-منطقة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

أما استيرادات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط العراقي فلم يطرأ عليها أي تغيير ملموس في العام ١٩٥٩ بالمقارنة مع العام ١٩٥٨. فقد استوردت الحكومة الأمريكية من النفط العراقي في العام ١٩٥٨ نحو(١٢٥٣٥٤٢) طناً من النفط الخام بقيمة تقدر نحو (١٩,١) مليون دولار, وهو يمثل نسبة ٣,٨٪ من مجموع القيمة الكلية لكمية النفط المصدرة للعراق, وهي النسبة نفسها في العام ١٩٥٩ والتي بلغت ايضاً (٣,٨٪) من قيمة ما استوردته الحكومة الأمريكية نحو(١٤٦٨٠٧٥) طناً بقيمة نحو (٢٢,٧) مليون دولار, وقد جاءت الولايات المتحدة بالمركز الثامن والتاسع في تسلسل الدول التي استوردت النفط العراقي في العامين ١٩٥٨ و ١٩٥٩ على التوالي [٢] , بقيت هذه النسب متدنية وصولاً إلى عام ١٩٦٢ إذ استوردت الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام العراقي ما يقارب (٠,٢٪) من مجموع صادرات العراق من النفط في ذلك العام , وبقيمة استيرادية بلغت (١٠٠) ألف طن [٣] .

٤-أقطار الجامعة العربية .

أما الأقطار العربية فان لبنان تعد من الدول العربية الوحيدة المستوردة لنفط الخام العراقي في عام ١٩٥٨ وكانت نسبة الاستيراد ما تعادل (١٪) , في الوقت الذي انخفضت فيه هذه النسبة إلى (٠,٥٪) عام ١٩٥٩ [٤], في حين كان استيراد المملكة المغربية في عام ١٩٦٠ بحدود (١,٥) مليون طن من النفط الخام , وذلك بناءً على طلب قدمته الحكومة المغربية [٥], واستوردت بقية الأقطار العربية في عام ١٩٦٠ ما نسبته (٠,٢٤٪) من قيمة النفط الخام العراقي المصدر في العام المذكور, وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (٠,٣٠٪) في عام ١٩٦١ [٦] , في الوقت الذي حصل فيه تخفيض على سعر المنتوج بما يساوي (١٥٪) من قيمته الحقيقة في الأسواق العالمية [٧], في حين لم ترتفع استيرادات الدول العربية من النفط الخام العراقي إلا في عام ١٩٦٢ والتي بلغت بحدود (٨٪) من الكمية المنتجة للنفط الخام والتي قدرت في حينها بحوالي (٢,٧) مليون دينار

---

[١] عبد الوهاب حمدي النجار ، المصدر السابق ، ص١٧٤ .

[٢] وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء المركزية، احصائية التجارة الخارجية، المجموعة الاحصائية السنوية لتجارة العراق ١٩٥٩ ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٥، ص ص٩٩-١٠٠

[٣] إبراهيم علاوي ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

[٤] عبد الوهاب حمدي النجار ، المصدر السابق ، ص١٧٥.

[٥] صفاء الحافظ ، القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١، ص ٢٤٢ .

[٦] وزارة المالية ، دائرة الاحصاء والابحاث ،البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٥، ص ٢٧٢.

[٧] صفاء الحافظ ، المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .

[١].ينظر الجدول الآتي : جدول رقم (٤)

يبين التوزيع الجغرافي لقيم النفط المصدر إلى أهم الدول المستوردة للنفط العراقي في المدة (١٩٥٨-١٩٦٣) مقدرة بـ (ألف) دينار [٢]

الدولة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
فرنسا	٤٦٨٩٤	٤٦١٩٠	٣٧٤٣٢	٣٣٥٢١	٣٥٤٧٦	٤٦٧٣٦
ايطاليا	٢٣٨٤٧	٢٨١٠٥	٤٠١١٠	٤٤٣٨٦	٤١١٣٨	٤٣٨١٩
المملكة المتحدة	١٧٤٠٦	٣٥١٦١	٣٩٠٩٩	٣١٩٢٧	٣٦٠٨٤	٤٠٢٧٣
المانيا الغربية	١٧٠١٩	١٩٨٠٣	٢٣٢٧٦	٢٠٩٣٠	٢٥٣٩٩	٢٧٠٠٧
اليابان	٨١٠٩	١٣٢٧٠	١٧٤٩١	١٤٥٢٦	٩٤٣٦	١١٦٣٢
الولايات المتحدة وكندا	٦٩٩٥	٧٥٨٥	٥٣٩٩	٦١٠٥	٧٣٧	٥٠٧
دول الجامعة العربية	١٧٠٣	١٠١٨	٥٣٧	٦٧٨	٢٦٨٠	٢٠٤٠

نلاحظ من الجدول السابق انه في السنوات (١٩٥٨-١٩٦٣) كان هناك تفاوت في كمية النفط الخام المصدر إلى تلك الدول والتي تعد من الدول الصناعية الكبرى ويعود ذلك إلى تذبذب أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وفي كمية المعروض منه .

ثانياً : دور إيرادات النفط العراقي في الخطط الاقتصادية والميزانية العامة خلال السنوات ١٩٥٨-١٩٦٣وضعت عدة خطط تنموية للاقتصاد العراقي وان كانت لاتصل إلى مستوى الطموح آنذاك , إلا إنها أرادت الاستفادة من العوائد النفطية "على قلتها" التي كانت تحصل عليها الحكومة العراقية منذ ان بدأ الانتاج التجاري للنفط سنة ١٩٣٤,وصولاً إلى عام ١٩٥٢ وهو العام الذي عقد فيه اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات الاجنبية العاملة في العراق , ونتيجة لذلك فقد إزدادت عوائد النفط الخام العراقية من عام ١٩٥٢ ولغاية عام ١٩٥٨ لترتفع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الدخل القومي الاجمالي إلى حوالي (٢٨٪) من مجموع الدخل القومي [٣] , لكن هذه العوائد لم تكن بحد ذاتها الحافز الاول للقيام بعملية التنمية, وانما كانت وفرة الموارد الطبيعية المتمثلة بسعة الاراضي الزراعية غير المستغلة ووفرة المياه ,

---

[١] عبد الوهاب حمدي النجار ، المصدر السابق ، ص١٧٥ .

[٢] ارقام الجدول اعتمدت على وزارة المالية ، دائرة الاحصاء والابحاث ،البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤، ص ٢٧١ . وكذلك على وزارة المالية ، دائرة الاحصاء والابحاث ،البنك المركزي العراقي ، النشرة الفصلية للبنك المركزي رقم ٣٧- ورقم ٤٥، ص٣٩وص٣٧.

[٣] Charles Issawi and Mohammed Yaganeh , The Economies of Middle Eastern Oil, New York , ١٩٦٢,p.١٤٣.

وكانت تلك العوائد تشكل العمود الفقري لميزانية الدولة العراقية[١] , ينظر الجدول الآتي .

جدول رقم (٥)

يمثل مجموع عائدات النفط الخام التي تدفعها الشركات إلى الحكومة العراقية [٢]

السنة	المدفوعات بالدينار العراقي	النفط الخام المصدر (طن)
١٩٣٤	٧٩٦,٦٣٧	١,٠٣٢,٠٠٠
١٩٣٥	٩٠٩,٤٥١	٣,٥٥٧,٩٨١
١٩٣٦	١,١٥٤,٥٨٩	٩,٨٩٤,٤٤٧
١٩٣٧	١,٢٤٩,٧٩١	٤,١١٢,٨٩٧
١٩٣٨	١,٨٩٣,٧٣٣	٤,١٣٨,٢١٦
١٩٣٩	٢,٢٢٢,٢١١	٣,٧٨٧,٥٢٥
١٩٤٠	١,٧٧٩,٧٤٠	٢,٣٢٧,٨٧٨
١٩٤١	١,٦٢٦,٥٤٠	١,٣٦٢,٠٥٩
١٩٤٢	١,٦٥٣,٠٢٥	٢,٢٦٧,٤٠٣
١٩٤٣	٢,٠٥١,٥٢٥	٣,٣٢٠,٩٢٩
١٩٤٤	٢,٤٤٤,٤٠٥	٣,٨٩٧,٥٦٧
١٩٤٥	٢,٦٠٤,٨٠٠	٤,٣١٥,٣٣٢
١٩٤٦	٢,٧١٣,٢١٦	٤,٣٧٠,٣٢٣
١٩٤٧	٢,٦٩٦,٨٦٥	٤,٣٥٣,٩٥١
١٩٤٨	٢,١٣٠,٥٧١	٣,٠٥٠,٢٥٠
١٩٤٩	٣,١١٩,١١٦	٣,٧٠١,٠٩٣
١٩٥٠	٦,٦٧٤,٤١٦	٦,٠٨١,٦٨٦
١٩٥١	١٥,١١٣,٤١٣	٧,٩٥١,٥٩٤
١٩٥٢	٣٣,١٢١,٤٧٦	١٧,٦٩٩,٤٩٥
١٩٥٣	٥١,٣٥٨,١٥٣	٢٧,٠٠٥,٤١٢
١٩٥٤	٥٧,٧١١,٨٥٩	٢٩,٢٧٢,٦٢٩
١٩٥٥	٧٣,٧٤٢,٨٣٦	٣١,٦٤٣,٦٦٢

[١] هشام متولى ، اقتصاديات القطر العراقي ، د.مط ، دمشق ،١٩٦٥،ص ص ١٣١-١٣٧.

[٢] B. Shwadran , The Middle East Oil and the Great Powers, Library of Congress , Washington , ١٩٥٦,p.٥٤١.

١٩٥٦	٦٨,٨٥٨,٧٧٧	٢٩,١٦٢,٢٠٥
١٩٥٧	٤٨,٩٢٠,٢٧٥	١٩,٩٣٦,٣٢٢
١٩٥٨	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٥,٥٣٢,٠٠٠

نلاحظ من الجدول السابق أن إنتاج النفط الخام في العراق قد بدأ في عام ١٩٢٧ إلا أن شركات النفط العالمية لم تحقق انتاجاً تجارياً إلا في عام ١٩٣٤ , في الوقت الذي حصلت فيه على امتيازات نفطية أخرى في العراق ,وربطت حقول نفط كركوك الكائنة في شماله بشرقي البحر الأبيض المتوسط [١], من طريق الانابيب وبذلك ارتفع الإنتاج النفطي واستمر نموه بصورة بطيئة حتى نهاية العقد الخامس من القرن الماضي , فلم يتجاوز حجم الإنتاج والتصدير في أية سنة من تلك السنوات عن (٤,٥) مليون طن , وعوائد الحكومة العراقية من هذه الصادرات أكثر من (٣,٥) مليون دينار [٢] , فضلاً عن ذلك فقد عاود الإنتاج بالانخفاض أيضاً خلال سنتين (١٩٤٨, ١٩٤٩) والسبب في ذلك يرجع الى اندلاع حرب فلسطين وإيقاف ضخ النفط في خط الأنابيب الممتد داخل الأراضي الفلسطينية الى ميناء حيفا [٣] .

كان العراق من اول الدول العربية التي حاولت استثمار عوائدها المالية النفطية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ تأسيس مجلس الاعمار في عام ١٩٥٠ الذي قرر ان تكون نسبة ٧٠٪ من العوائد النفطية للتنمية والـ (٣٠٪) المتبقية إلى الميزانية الاعتيادية للدولة [٤] .

بدأت شركات النفط العالمية منذ عام ١٩٥٢ تحقق نمواً مطرداً في نشاطاتها الاستثمارية , ومن ثم فان زيادة نسبة مساهمتها في الدخل القومي يعود إلى العوامل الاتية :.

١- اتفقت مجموعة الشركات المؤلفة لشركة نفط العراق [٥] في تشرين الثاني عام ١٩٤٨ على وضع برنامج لزيادة إنتاج نفط العراق , تنفيذاً لما كانت تطالب به شركة النفط الفرنسية بالذات نظراً لتزايد احتياجات فرنسا من النفط الخام .

---

[١] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، التطور الاقتصادي في البلاد العربية ١٩٥٠-١٩٦٠ ، مطبعة البيان ، بيروت ، ١٩٦٧، ص١٦٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٦٩.

[٣] خطاب صكار العاني، الموارد الاقتصادية ، ص ٤٤٩.

[٤] علي خليفة الكواري ، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، ط٢، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٥٨ ص١٨٧. ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الميزانية الاعتيادية هي التي تقوم بدورها الإنفاقي في اقطاع الحكومي التقليدي (قطاع الإدارة العامة) والذي يتولى تقديم الخدمات الحكومية بأنواعها الثلاثة المعروفة في التحليل التخطيطي ، وهي التي تتمثل فيما يسمى بالاستهلاك الحكومي ، أي استهلاك السلع والخدمات في سبيل تقديم مثل هذه الخدمات للمجتمع : لمزيد من التفاصيل ينظر : ص٢٥٣ .جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠، تجربة التخطيط ، ج١، ط٢، د.مط ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ٣٢١

[٥] تمثل شركة نفط العراق الشركات الثلاث ، شركة نفط العراق المحدودة ومنطقة امتيازها الموصل وبغداد شرقي نهر دجلة فقط مدة امتيازها (٧٥) عاماً يبدأ من ١٩٢٥/٢/١٤ وينتهي في عام ٢٠٠٠ ، وشركة نفط الموصل المحدودة منطقة امتيازها غربي نهر دجلة وشمالي خط عرض ٣٣ درجة مدة امتيازها (٧٥) عاماً يبدأ من ١٩٣٢/٥/٢٥ وينتهي في عام ٢٠٠٧ ، وشركة نفط البصرة المحدودة ومنطقة امتيازها البصرة وجنوب العراق بما في ذلك المياه الاقليمية والجزر مع حصة العراق في المنطقة المحايدة العراقية – السعودية مدة امتيازها (٧٥) عاماً

٢- وفي العام المذكور نفسه بدأ تشغيل خط الانابيب تشغيلاً جزئياً وهو خط انابيب متوسط الطاقة ,إذ بدأ انشاؤه في عام ١٩٤٦ , وقد عوض هذا الخط النقص الحاصل الذي طرأ نتيجة وقف نقل النفط في خط الانابيب المؤدي إلى حيفا .

٣- اكتشاف حقل نفط الزبير في البصرة وذلك في عام ١٩٤٨ , كذلك اكتشاف حقل نفط الرميلة في عام ١٩٥٣ , وهو من اكبر حقول النفط في الشرق الاوسط , أما في شمال العراق فقد ربط حقل نفط (عين زالة) الذي اكتشف عام ١٩٣٩ بخط انابيب بانياس الذي أنشئ عام ١٩٥٢ [١] , والذي يقوم بنقل النفط الخام من حقول كركوك إلى ميناء بانياس في القطر السوري على البحر الأبيض المتوسط , وطرابلس في لبنان [٢] ,وفي هذا العام ايضاً ربط حقل نفط بطمة بخط الانابيب المؤدي إلى حقل عين زالة وكلا الحقلين في الموصل .

٤- عقد اتفاقية جديدة في الثالث من شباط عام ١٩٥٢ بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق على أساس مناصفة الارباح [٣].

كل هذه العوامل كانت قد أدت إلى رفع انتاجية الشركات النفطية من النفط الخام وهذا أدى إلى ارتفاع عوائد الحكومة العراقية من هذه المادة [٤] . ينظر الجدول الآت

جدول رقم (٦)

يمثل مجموع عائدات النفط الخام التي تدفعها الشركات إلى الحكومة العراقية خلال السنوات ١٩٥٩- ١٩٦٣ مقدرة (بمليون دينار) [٥]

السنة	المدفوعات بالدينار العراقي	النفط الخام المصدر (طن)
١٩٥٩	٨٦,٨٩	٣٩,٢٦,٠,٠٠٠
١٩٦٠	٩٥,٠٩	٤٤,٥٠٠,٠٠٠
١٩٦١	٩٤,٨٣	٠,٤٠٠,٠٠٠
١٩٦٢	٩٥,١٢	٠,٣٠٠,٠٠٠
١٩٦٣	١١٠,٠٧	١٥,٧٠٠,٠٠٠

يبدأ من ١٩٣٨/١١/٣٠ وينتهي في عام ٢٠١٣ .لمزيد من التفاصيل ينظر :حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق دراسة سياسية واقتصادية ، ص٧٨.

[١] هارفي اوكونور ، الأزمة العالمية في البترول ، ترجمة عمر مكاوي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٣٨٠ .

[٢] حسن لطيف كاظم الزبيدي، النفط ودوره في بنا العراق رؤية مستقبلية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج ٥،العدد الرابع ، كانون الأول ٢٠٠٧ ، ص١٨٢.

[٣] المصدر نفسه ، ص١٨٣ .

[٤] هارفي اوكونور ، المصدر السابق ، ص٣٨٠ .

[٥] هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص ٣٨٩.

نلاحظ من الجدول السابق أن مدفوعات شركات النفط إلى الحكومة العراقية قد انخفضت انخفاضاً كبيراً ولافتاً للنظر والسبب في ذلك يعود إلى سير المفاوضات التي كانت تجري بين وفد المفاوض الممثل عن الشركات الأجنبية وبين الوفد المفوض الممثل للحكومة العراقية , والذي نتج عنه صدور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١,فلجأت تلك الشركات إلى أسلوب تخفيض معدل الإنتاج لمادة النفط الخام , فضلاً عن الاتجاه الهابط والمستمر في أسعار النفط الخام وهو الاسلوب الذي اتخذته تلك الشركات لاجبار الحكومة العراقية لإنهاء المفاوضات لمصلحتها [١].

ومن جانب آخر فقد كانت الحصة المثبتة قانوناً لميزانية مجلس الاعمار تشكل ما يقارب (٧٠٪) من عوائد النفط في المدة (١٩٥٣-١٩٥٨) في حين حصلت الميزانية الاعتيادية (أي المصروفات الجارية للدولة) على نسبة (٣٠٪), وفي عام ١٩٥٩ خفضت حصة الخطة الاقتصادية من عوائد النفط بحيث لا تقل عن نسبة (٥٠٪) [٢] واستمر هذا الحال حتى عام ١٩٦٢ عندما زيدت النسبة إلى ما يقارب (٥١٪) , ثم خفضت في عام ١٩٦٣ إلى نسبة (٥٠٪)[٣].

إن وجود نصوص قانونية حول توزيع عوائد النفط بين الخطط والميزانيات الاعتيادية يفسر الحصة المنخفضة نسبياً من عوائد النفط في تمويل الميزانية الاعتيادية بين عامي (١٩٥٣-١٩٥٤/١٩٥٧-١٩٥٨) [٤] , والحصة المرتفعة نسبياً لميزانية مجلس الاعمار في المدة نفسها , فقد بلغت أدنى مساهمة لإيرادات النفط في ايرادات الميزانية الاعتيادية نسبة(٢٣,٧٪) عام (١٩٥٧-١٩٥٨) , في حين بلغت أعلى نسبة بحدود (٣٨,٨٪) لها في عام (١٩٥٥-١٩٥٦) , أما فيما يخص الخطة الاقتصادية فقد كانت نسبة التمويل أعلى بكثير , إذ بلغت النسبة الدنيا (٩٤,٢٪) في عام(١٩٥٦-١٩٥٧), في حين بلغت القصوى (٩٨,٧٪) في عام (١٩٥٣-١٩٥٤) , وفيما يخص المجموع الإجمالي للخطة والميزانية الاعتيادية , كانت لعوائد النفط حصة تمويل دنيا قدرها (٥٠٪) في العام(١٩٥٧-١٩٥٨) , وفي السنة المالية (١٩٥٨-١٩٥٩) حصلت الميزانية الاعتيادية على حصة أعلى من السابق من عوائد النفط , كونت نسبة تقدر بحدود (٤٨,٣٪) من الايرادات الكلية للميزانية الاعتيادية , أما فيما يخص الخطة فقد بقيت مساهمة عوائد النفط في تمويلها بنسبة (٩٩,٧٪) خلال السنة المالية (١٩٦٠-١٩٦١) ثم انخفضت إلى (٨٧,٢٪) خلال السنة المالية(١٩٦١-١٩٦٢) وكان ذلك نتيجة الاقتراض الأجنبي بالدرجة الأولى , وخاصة بسبب سحب مبلغ (٩,٨) مليون دينار من القرض السوفيتي في عام ١٩٦٢ والذي شكل في الوقت نفسه ما يقارب (١٩,٤٪) من الايرادات الكلية للخطة في عام (١٩٦٢-١٩٦٣) , ومن جانب آخر فان نسبة مساهمة عوائد النفط في مجموع ايرادات الميزانية الاعتيادية والخطة الاقتصادية أفضل مؤشر كمي على قدرة أو ضعف الاقتصاد الوطني في تمويل الميزانية الاعتيادية والتراكم الذاتي لراس المال من مصادر بديلة لعوائد النفط , أي من الضرائب ورسوم الكمارك والمكوس والدين العام وإصدار النقود واعادة استثمار أرباح المصالح العامة والخاصة [١]. ينظر الجدول الآتي :.

جدول رقم (٧)

---

[١] هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص٣٩٠-٣٩١.

[٢] فاضل عباس مهدي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠-١٩٧٠ ، مطبعة دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٣٨.

[٣] وزارة المالية ، البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام ١٩٦٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧٩

[٤] مما تجدر الإشارة إليه إن السنة المالية تبدأ في الأول من نيسان وتنتهي في الحادي والثلاثين من آذار .

[١] عباس مهدي ، المصدر السابق ، ص ٤٠.

يبين تطور الايرادات العامة ونسبة مساهمة عوائد النفط ونسبتها المؤية في الميزانية الاعتيادية خلال المدة (١٩٥٨-١٩٦٣) مقدرة ب (ملايين) الدنانير [٢]

السنة المالية	الايرادات العامة	مساهمة عوائد النفط في الايرادات العامة	النسبة المؤية
١٩٥٨-١٩٥٧	٦١,٨	١٥,٠	٪٢٤,٣
١٩٥٩-١٩٥٨	٧٥,٦	٢٦,١	٪٣٤,٥
١٩٦٠-١٩٥٩	٨٩,٧	٤٣,٣	٪٤٨,٣
١٩٦١-١٩٦٠	١٠٣,٦	٤٧,٥	٪٤٥,٩
١٩٦٢-١٩٦١	١٢٠,٧	٥٨,١	٪٤٨,١
١٩٦٣-١٩٦٢	١١٤,٧	٤٨,٥	٪٤٢,٣
المجموع	٥٥٦,١	٢٣٨,٥	

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة عوائد النفط بالنسبة للميزانية الاعتيادية قد شكلت نسبة عالية من مجموع الايرادات العامة وخاصة في السنة المالية (١٩٦١-١٩٦٢) إذ قارب النصف من مجموع الايرادات العامة للجمهورية العراقية , وهذا يدل على ضعف الاقتصاد العراقي على اعتبار انه اقتصاد احادي الجانب يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات النفطية , وكذلك الحال بالنسبة للسنة المالية (١٩٥٩-١٩٦٠) .

ومن جانب آخر فان حجم الميزانية الاعتيادية بصفة رئيسية بتزايد مستمر نتيجة زيادة حصيلة العراق من صادرات النفط الخام, على الرغم من أن الحكومة حاولت اقتطاع جزء كبير من هذه الحصيلة لتمويل النفقات الاستثمارية [٣] , إذ انها لم تتوفق في ذلك بسبب تزايد نفقاتها على الإدارة العامة ووزارة الدفاع , فكان عليها بالضرورة أن توجه نسبة كبيرة من مواردها النفطية وغير النفطية نحو الميزانية الاعتيادية لتمويل هذه النفقات المتزايدة [٤].

إن هذه الاتجاهات والارقام تدل على وجود مصدر جاهز للتمويل وللعملات الأجنبية متمثلاً بعوائد النفط وهذا أدى إلى تقليل عملية تكوين مصادر وطنية تمويلية وتصديرية بديلة , وفي واقع الحال لقد أدت هذه التبعية إلى اضعاف المركز التساومي للحكومة العراقية في الاجلين المتوسط والطويل وذلك عندما دخلت في مفاوضات مارثونية بعد عام ١٩٥٨ , بخصوص المشاكل المتنازع عليها , كالأسعار والعوائد واساليب الإنتاج وسياسات الاستثمار وغيرها, مما سهل لتلك

---

[٢] وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية الحسابات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٩ ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٩ ، ص ٧٨ ؛ وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية الحسابات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٦٧، ص ٨٦.

[٣] بموجب القوانين الخاصة بالميزانية الاعتيادية والتشغيلية التي صدرت منذ عام ١٩٥٠ خصصت الحكومة العراقية رسمياً في السنة المالية (١٩٥٠-١٩٥١) جميع عوائدها من ارباح النفط الخام للميزانية الاستثمارية أي بنسبة (١٠٠٪) من تلك العوائد ، ولكنها في السنة المالية (١٩٥١ – ١٩٥٢) خفضت هذه النسبة إلى (٧٥٪) ثم عادت وخفضتها ثانية خلال السنة المالية (١٩٥٩-١٩٦٠) إلى (٥٠٪) وبقيت على هذا المستوى إلى السنة المالية (١٩٦٢-١٩٦٣) ينظر : هوشيار معروف ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٢٩٧.

الشركات الاستمرار في تحويل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي [١] العراقي إلى الخارج نتيجة حصولها على معدلات أرباح احتكارية لاستثماراتها داخل العراق, وتكريس التبعية لهذا الواقع الاحتكاري, فقد بلغت معدلات هذه الارباح (٥٦,٦٪) في السنوات (١٩٥٣-١٩٦٣) وفاقت هذا المتوسط في السنوات اللاحقة نتيجة انخفاض قيمة استثمارات الشركات [٢].

الخاتمة والاستنتاجات

توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها .

يعد النفط من الموارد الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة كونه سلعة ذات تأثير مباشر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي, لامتلاكه المقومات التي يمكن ان تساعد على التطور والنهوض بالاقتصاد كونه يمثل مصدرا مهما من مصادر العائدات المالية والنقدية لتمويل الميزانية العامة للبلد وتمارس فوائضه دوراً مهماً في تطوير المستوى التنموي وتحسين الأداء الاقتصادي لجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية, إلا إن سوء الإدارة وعدم الالتزام في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة في هذه الصناعة والاعتماد على أساليب تحمل المجازفة في زيادة الإنتاج لغرض تامين الإيرادات المالية المطلوبة وخاصة في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) قد الحق أضرارا خطيرة في المنشاة النفطية وبالاحتياطي العام على السنوات اللاحقة اكتسبت مرحلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي أهمية كبيرة في تاريخ العراق المعاصر لما حملته من أحداث كبيرة غيرت العديد من المسارات السياسية والاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالثروة الوطنية (النفط) وما طرأ من مستجدات بين الشركات النفطية العاملة في العراق والحكومات العراقية التي دخلت مع الشركات في صراع طويل من أجل الحصول على حقوق الشعب التي غمطتها هذه الشركات الاحتكارية.

وبعد ثورة الرابع عشر من تموز ارتبط النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هيكليا بتطور الصناعة النفطية, مما يقود إلى نمو في الاقتصاد العراقي إذا ما تم تدارك الموقف وتنويع مصادر الدخل في العراق والابتعاد عن أحادية الثروة والدخل.

وتتجسد أهمية البحث في استثمار الموارد النفطية استثماراً امثل بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية لاسيما انه من الموارد الناضبة التي يمكن لها ان تحقق فوائض مالية قادرة على تحقيق تراكمات رأسمالية ضخمة, تنعكس في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد .

قائمة المصادر

اولاً : المصادر الأجنبية :

---

[١] الناتج المحلي الاجمالي : يمثل الناتج المحلي الاجمالي احد اهم المؤثرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل الاقتصادي وتزداد هذه الاهمية بمعرفة الناتج المحلي على مستوى القطاعين اذ يتيح امكانية كبيرة لصانعي القرار في اتخاذ القرارات الصائبة بالشكل الذي يضمن النمو لأنشطة الاقتصاد القومي كافة وتشير الصورة التركيبية العامة لتطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق الى الدور الرئيسي والمتعاظم لقطاع انتاج وتصدير النفط الخام في تنامي مستوى ومعدلات نمو الانتاج المحلي الاجمالي . لمزيد من التفاصيل ينظر: وزارة المالية، مديرية المحاسبة العامة ، التقارير السنوية للمدة (١٩٥٠-١٩٨٠) ، مطبعة الوحدة ، بغداد ، ١٩٨١، ص٤٥.

[٢] عباس مهدي ، المصدر السابق ، ص ٢٥.

Charles Issawi and Mohammed Yaganeh , The Economies of Middle Eastern Oil, New York , ١٩٦٢,p.١٤٣.

B. Shwadran , The Middle East Oil and the Great Powers, Library of Congress , Washington , ١٩٥٦,p.٥٤١.

ثانياً : المطبوعات الحكومية :

لجنة التجارة الاتحادية الامريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، وهو الفصل الرابع من تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية عن احتكار النفط الدولي، منشورات البيان ، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٦٠.

ثالثاً : وزارة التخطيط :

(١) وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء المركزية، احصائية التجارة الخارجية، المجموعة الاحصائية السنوية لتجارة العراق ١٩٥٩ ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٥.

(٢) وزارة التخطيط. دائرة الاحصاء المركزية، احصائية التجارة الخارجية، المجموعة الاحصائية السنوية لتجارة العراق ١٩٦٣ ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٥.

رابعاً : وزارة المالية :

(١) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية الحسابات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٥٩ ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٩ .

(٢) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٩ ، التقرير السنوي ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٩.

(٣) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٠ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ، لسنة ١٩٦٠ .

(٤) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦١ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ، لسنة ١٩٦١.

(٥) وزارة المالية، البنك المركزي العراقي ، النشرة الفصلية رقم (٣٧) كانون الثاني – آذار ، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٦١.

(٦) وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٢ ،مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٢.

(٧) وزارة المالية، دائرة الاحصاء والابحاث ،البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤، مطبعة المعارف ، بغداد، ١٩٦٥.

(٨) وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٤ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٤ .

(٩) وزارة المالية، دائرة الاحصاء والابحاث ،البنك المركزي العراقي، النشرة الفصلية للبنك المركزي رقم ٣٧– ورقم ٤٥، بغداد ، مطبعة الحكومة، ١٩٦٥.

(١٠) وزارة المالية ، البنك المركزي ، التقرير السنوي لعام ١٩٦٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٦ .
(١١) وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية الحسابات العامة عن حسابات الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٣ ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٦٧.
(١٢) وزارة المالية، مديرية المحاسبة العامة ، التقارير السنوية للمدة (١٩٥٠-١٩٨٠) ، مطبعة الوحدة ، بغداد ، ١٩٨١.
خامساً : الكتب العربية والمعربة .
(١) إبراهيم علاوي ، البترول العراقي والتحرير الوطني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٦٧.
(٢) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، التطور الاقتصادي في البلاد العربية ١٩٥٠-١٩٦٠ ، مطبعة البيان ، بيروت ، ١٩٦٧.
(٣) احمد زكي يماني ، دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات الدولية ، مطبعة الاسكوا ، بيروت ، ٢٠٠٠.
(٤) احمد محمود ابو الرب ، تحديات التنمية في الوطن العربي ، ط ٢ ، المؤسسة الصحفية الاردنية ، عمان ، ١٩٨٩ .
(٥) جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠ -ج٢- تطور القطاعات السلعية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٢ .
(٦) جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠، تجربة التخطيط ، ط٢، د.مط ، بغداد ، ١٩٧٠ .
(٧) جواد هاشم وآخرون ، لمحات في تطور الاقتصاد العراقي قطاع التجارة الخارجية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣.
(٨) حسين عمر ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٩.
(٩) حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق (دراسة سياسية واقتصادية) ، مطبعة دار الأيتام الإسلامية ، القدس ، ١٩٥٨.
(١٠) حكمت سامي سليمان، نفط العراق، دراسة اقتصادية سياسية ، دار الرشيد للطباعة والنشر ،بغداد ، ١٩٧٩ .
(١١) خطاب صكار العاني، الموارد الاقتصادية، ط٢، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٦٩.
(١٢) سعد محمد عثمان، الأسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق ومكامن خصوصيتها القومية، دار الرشيد للنشر، بغداد ، ١٩٨١ .
(١٣) السكندر بريماكوف، نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية ترجمة بسام خليل، د.مط ، بيروت ، ١٩٨٤ .
(١٤) شارل عيساوي ومحمد يغانه ، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط، ترجمة : حسن احمد السلمان ، د.مط ، بغداد ، ١٩٦٦.
(١٥) شاكر حسن، الثورة والنفط ، مطبعة التضامن، بغداد ، ١٩٧٢.
(١٦) صفاء الحافظ ، القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١.

(١٧) طارق شكر محمود ، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) ، دار الرشيد للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٩

(١٨) طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني–الأمريكي على نفط الخليج العربي ١٩٢٨–١٩٣٩، مطبعة الامة ، بغداد، ١٩٨٢ .

(١٩) عبد الحميد خضر الصافي ، النفط العربي والمؤامرات الاستعمارية ، وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، السلسلة الاقتصادية رقم ٧ ، مطبعة الحرية ، بغداد ،١٩٨٠ .

(٢٠) عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٤.

(٢١) عبد الوهاب حمدي النجار ، سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ط١ ، بغداد ، ١٩٦٨ .

(٢٢) علي خليفة الكواري ، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، ط٢، شركة كاظمة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٥٨ . .

(٢٣) فاضل حسون ، مصادر التضخم النقدي في العراق اسبابه ومعالجاته ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٥ .

(٢٤) فاضل عباس مهدي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠–١٩٧٠ ، مطبعة دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٧ .

(٢٥) لطيفة محمد سالم ، ازمة السويس ١٩٥٤–١٩٥٧ – جذور أحداث نتائج ، مطبعة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

(٢٦) محمد ازهر السماك، الصناعات النفطية في العراق، دراسات تحليلية في اقتصاديات المكان ، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، ١٩٨٢.

(٢٧) محمد ازهر السماك، وزكريا عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية ، جامعة الموصل ، ١٩٧٩ .

(٢٨) محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ .

(٢٩) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، ط٤، دار الملاك للطباعة والنشر،عمان ، ٢٠١٠.

(٣٠) محمود الحمصي ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ .

(٣١) هارفي اوكونور ، الأزمة العالمية في البترول ، ترجمة عمر مكاوي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(٣٢) هشام متولى ، اقتصاديات القطر العراقي ، د.مط ، دمشق ،١٩٦٥.

(٣٣) هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل (١) حزيران، ١٩٧٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ .

سابعاً : الدوريات الأجنبية :

Ismael , B. K. ,The Position of Iraq Trade , An Article written in the Iraq Economic Journal No.١,١st. year March, ١٩٧٥.

Al-Hassan ,Ihsan M. Industrialization in Iraq and Its Impact On Society, Iraq Today Magazine , No.٨٨,vol.IV, May ,١٩٧٩.

ثامناً : الرسائل والاطاريح :

(١) رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، الأهمية الستراتيجية للنفط العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشرة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

(٢) منى علي دعيج ، صناعة تصفية النفط في العراق للفترة من (١٩٦٨ – ١٩٩٨) (دراسة في جغرافية الصناعة) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ،٢٠٠٢.

تاسعاً : الدوريات :

(١) حسن لطيف كاظم الزبيدي ، النفط ودوره في بناء العراق رؤية مستقبلية ، مجلة جامعة كربلاء ، العدد الرابع ، مج الخامس ،كانون الأول ، ٢٠٠٧ .

(٢) حسن لطيف كاظم الزبيدي، النفط ودوره في بنا العراق رؤية مستقبلية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، مج ٥،العدد الرابع ، كانون الأول ٢٠٠٧ ، ص١٨٢.

(٣) عبد الله الطريقي ، البترول في الوطن العربي ، مجلة الاقتصادي ، العدد الثاني ، السنة الثامنة ، بغداد ، آب ١٩٦٧ .

(٤) علي البيرماني ، التقسيم المالي للامتيازات النفطية في العراق، مجلة التجارة ، الجزء الرابع ، كانون الأول ١٩٦٧ السنة (٣٠) ، ١٩٦٧.

(٥) علي معجل خلف الشعيبي، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

(٦) نغم حسين نعمة، ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الحادية عشرة ، مج الثاني عشر ، العدد ٣٥ ، بغداد، ٢٠١٥ .

عاشراً : مواقع الانترنيت :

حث مقدم من قبل فلاح خلف الربيعي ،مدير تحرير مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة عمر المختار على الموقع الاليكتروني ،HTTP://www.qhewar.org/m.qsp?i=٢١٨٠